

ملخص

يدرس المقال دور الاستثمار الدولي المباشر في تطوير الصادرات واحلال الواردات خلال الفترة 2012 - 2021 بما من شأنه تحقيق فائض في الميزان التجاري الجزائري، يظهر العرض الاحصائي المقارن لتطور هذان المجموعان خلال الفترة محل الدراسة انقساماً بين الاثنتين وهو ما يوحي بأن الاستثمار الاجنبي المباشر لم يكن عاملاً حاسماً في ترقية الصادرات او احلال الواردات. لقد اقتصر الاستثمار الاجنبي المباشر، في الاغلب، خلال السنوات التي كانت موضع دراستنا، على ممثلات تجارية. سبب هذا خيبة امل عميقة للحكومة الجزائرية من المستثمرين الاجانب بسبب التردد الكبير الذي ميز موقفهم من الاقتصاد الجزائري. حمل هذا الموقف السلطات الجزائرية الى اصدار تشريعات جديدة عدها مستثمرون اجانب قرارات عدائية بحقهم فتطور سوء التفاهم بين الطرفين الى تصادم علني احياناً.

الكلمات المفتاحية: الميزان التجاري، ميزان المدفوعات، الاستثمار الأجنبي المباشر، الجزائر

ترميز JEL : E26، H60، C29، E52

Abstract

The article examines the role of FDI in the development of exports and import substitution over the period 2012-2021, which would allow Algeria to achieve a surplus in its balance of trade. The statistical presentation of the two aggregates shows a disconnection between them, suggesting that FDI has not been a decisive factor in the promotion of exports and the substitution of imports. During the years covered by our study, FDI was mostly limited to commercial offices. This situation has left the Algerian government deeply disappointed with foreign investors. This is due to their hesitation towards the Algerian economy. In response, the Algerian authorities enacted new laws that were perceived as unfavourable to foreign investors, leading to a public clash between the two parties.

Keywords:

Trade balance, balance of payments, foreign direct investments, Algeria.

JEL Classification Codes: E26، H60، C29، E52

1. مقدمة

تتناول الدراسة تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر على الميزان التجاري وميزان المدفوعات خلال الفترة 2012-2021. وتمت الدراسة من خلال تحليل إحصاءات التدفقات الاستثمارية ونظيرتها في ميزان مدفوعات الجزائر خلال الفترة المعنية. وخلصت الدراسة إلى أن تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر على ميزان مدفوعات الجزائر كان محدودا للغاية، حيث تراجعت الصادرات السلعية بنسبة 46% وبقيت تركيبها دون تغيير (90% محروقات)؛ في حين أن انخفاض الواردات يعود إلى التدابير الجديدة التي اتخذتها وزارة التجارة. في الوقت نفسه كانت التحويلات الخارجية للمستثمرين الأجانب أعلى بشكل ملحوظ طوال هذه الفترة.

يعد الوضع المالي لأي بلد ذا أهمية قصوى لفعالية السياسات الاقتصادية بشكل عام والسياسات المالية بشكل خاص. والواقع أن رفاهية المجتمعات الحديثة تستدعي تحقيق مستوى عال من التنمية الاقتصادية، وهو ما يتطلب بدوره إنشاء البنى التحتية الاقتصادية، وإطلاق البرامج الاجتماعية الكبرى التي تتطلب تعبئة موارد مالية كبيرة، سواء محلية أو أجنبية، مثل القروض، والاستثمار الأجنبي المباشر.

ونظراً للمشاكل التي تسببها غالباً القروض الخارجية لكثير من الدول، وقد تصل بها حد التخلف عن السداد، أصبح من الضروري البحث عن بدائل لهذا النوع من التمويل. في هذا السياق برز الاستثمار الأجنبي المباشر كبديل للاقتراض الخارجي.

تظهر الآثار المالية للمعاملات الاقتصادية مع العالم الخارجي - بما في ذلك الدين الخارجي والاستثمار الأجنبي المباشر - في ميزان المدفوعات. تحاول الدول تحقيق فائض في هذا الميزان، أو على الأقل تجنب الوقوع في عجز مستمر، من خلال انتهاج سياسات تجلب العملة الصعبة وتقلل من التحويلات إلى الخارج. تُعد سياسة جذب الاستثمار الأجنبي المباشر إحدى هذه السياسات؛ ومن هنا يمكن صياغة إشكالية هذا البحث في الآتي: ما أثر الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر على ميزان مدفوعاتها؟

أما الأسئلة الفرعية فيمكن تلخيصها على النحو التالي:

- إلى أي مدى ساعد الاستثمار الأجنبي المباشر في تعزيز وتنويع الصادرات المصنعة؟

- ما هو الدور الذي يؤديه الاستثمار الأجنبي المباشر في الحد من واردات السلع والخدمات؟

- كيف ساعد الاستثمار الأجنبي المباشر في تحسين ميزان المدفوعات؟

تهدف هذه الدراسة إلى تسليط الضوء على تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر خلال الفترة 2012 - 2021 على المكونات الرئيسية لميزان مدفوعات البلاد، وذلك في حدود البيانات الإحصائية الرسمية المنشورة من بنك الجزائر والمؤسسات المالية الدولية. وتحقيقاً لهذه الغاية سنعرض تدفقات هذه الاستثمارات ثم

ندرس التغيرات في المكونين الرئيسيين لميزان المدفوعات الجزائري خلال الفترة المعنية. سنبدأ بعرض موجز للنظريات التحليلية الرئيسية المتعلقة بالعلاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر وصادرات السلع.

2. النظريات التي تربط الاستثمار الأجنبي المباشر بالتجارة الخارجية

تقليدياً، تطورت نظريات الاستثمار الأجنبي المباشر والتجارة الدولية بشكل منفصل. تحاول نظرية التجارة الدولية تفسير سبب قيام الدول بالتبادل التجاري، وتحاول نظريات الاستثمار الأجنبي المباشر تفسير سبب استثمار شركة ما في بلد أجنبي. تمت مناقشة العلاقة التكميلية أو البديلة بين الاستثمار الأجنبي المباشر والتجارة الخارجية في العديد من المناقشات النظرية والتجريبية التي بدأت في السبعينيات. غالباً ما يتم التمييز بين الاستثمار الأفقي والرأسي. فالاستثمار الأجنبي المباشر الأفقي يكرر ببساطة أنشطة الشركة؛ من ناحية أخرى يهدف الاستثمار الرأسي إلى تجزئة المراحل المختلفة لتصميم وإنتاج وتسويق منتجاته من خلال إنشاء شركات تابعة في بلدان مختلفة تنتج سلعاً بسيطة و/أو نهائية مختلفة.

كان Mundell أول من اقترح مقارنة نظرية لتفسير العلاقة بين تدفقات السلع وتدفقات الاستثمار الأجنبي في عام 1957. ترى هذه النظرية أن إمكانية الإحلال بين التجارة والاستثمار الأجنبي المباشر تنشأ من الاختلافات في المكافآت المدفوعة لرأس المال. بحسب هذا النموذج، يتدفق رأس المال من بلدان الشمال إلى بلدان الجنوب، ثم ينتج الأخير المزيد من السلع كثيفة رأس المال التي كانت تستورد سابقاً. هناك إذن مجالاً لإحلال بين تدفقات الاستثمار والتدفقات التجارية. قدم Kojima (1973، 1975) حالة مكملة ضمن إطار التوازن العام لنظرية Ohlin-Heckscher على خلفية التجارب اليابانية في فترة ما بعد الحرب. عرض Kojima أولاً ما أسماه "نهج الاقتصاد الكلي للاستثمار المباشر" من خلال مقارنة الفرق الأساسي في التوجه التجاري بين الاستثمارات الخارجية لليابان والولايات المتحدة. بخلاف الاستثمارات الموجهة نحو التجارة، كانت استثمارات اليابان الخارجية في البداية (وأخر الخمسينيات والستينيات) تهدف على الأغلب إلى استغلال الموارد الطبيعية في البلدان الغنية بالموارد أو تصنيع منتجات كثيفة العمالة في البلدان النامية. وتم شحن معظم نواتج النوع الأول من الاستثمار الأجنبي المباشر إلى اليابان، في حين تم تصدير المصنوعات من النوع الثاني بالمثل إلى اليابان أو إلى أسواق بلدان ثالثة. على النقيض من ذلك، كانت الاستثمارات الصناعية الأميركية في الخارج مصممة في الأغلب لإنتاج منتجات متطورة نسبياً وقائمة على التكنولوجيا وكثيفة رأس المال للأسواق المحلية، كما هو متصور في النظريات الاحتكارية للتنظيم الصناعي. افترض Mundell وجود رأس مال مالي متجانس وقابل للاستبدال والتحرك على الفور، وينطبق على أي صناعات (غير خاصة بقطاعات محددة) في أفضل تقاليد الاقتصاد الكلاسيكي الجديد - أي أن رأس المال يتدفق دائماً من المواقع ذات إنتاجية رأس المال الحدية المنخفضة لرأس المال إلى تلك التي لديها إنتاجية حدية

دراسة في آثار تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد على ميزان المدفوعات الجزائري خلال الفترة 2012-2021 أعلى بحثاً عن كفاءة التخصيص. في المقابل، عرّف Kojima حركة رأس المال في شكل استثمار أجنبي مباشر من قبل الشركات المتعددة الجنسيات من خلال اعتماد تعريف Harry Johnson (1972): "إن جوهر الاستثمار الأجنبي المباشر هو نقل "حزمة" من رأس المال والمهارات الإدارية والمهارات الإدارية إلى البلد "المضيف" و"المعرفة التقنية". وقد أدرك Kojima بوضوح أن جوهر الاستثمار الأجنبي لا يتمثل في الواقع في حركة رأس المال المالي في حد ذاته بالمعنى الكلاسيكي الجديد بقدر ما يتمثل في نقل المعرفة.

ستجلب نظرية تنظيم الشركات (Dunning، 1977) عناصر أساسية جديدة إلى النقاش. وراء فكرة تدفقات رأس المال يكمن القرار الذي تتخذه شركة محلية بالاستثمار في سوق أجنبية. وبذلك يجب على الشركة الرغبة في الإنتاج في الخارج أن تقارن مساوئ هذه العملية، من حيث التكاليف المرتبطة بالمسافة واللغة والإطار المؤسسي، وغير ذلك، مع مساوئ بدائل هذه العملية: التصدير، واستغلال الترخيص، وغير ذلك. في عام 1984، قام Markussen بتوسيع هذا التحليل من خلال تقديم فرضية نقص السوق. في نموذجه تقرر شركة متعددة الجنسيات إنشاء شركة تابعة في السوق المستهدفة بدلاً من التصدير إذا كانت التكاليف الثابتة الإضافية لمصنع جديد في البلد المضيف أقل من التكاليف الثابتة لشركة جديدة. ويضيف Brainard (1997) إلى هذا النموذج من خلال التأكيد على مفهومي القرب وتركيز الإنتاج. سيعتمد قرار التصدير أو الإقامة في سوق أجنبية بعد ذلك على مقارنة الأرباح التي يتم الحصول عليها من خلال الاقتراب من المستهلكين الأجانب (القرب من الطلب المحلي) مع الأرباح التي يتم الحصول عليها من خلال تركيز الإنتاج في مكان واحد للاستفادة من وفورات الحجم. وإذا كانت البلدان لديها موارد مختلفة، فقد يكون الموقع الواحد أكثر ربحية من إنشاء شركة متعددة الجنسيات.

أكدت النظريات الجديدة للتجارة الدولية أن عملية الإنتاج يمكن تقسيمها إلى عدة مراحل، وأن العلاقة بين التجارة والاستثمار الأجنبي المباشر، في هذه الحالة، لم تعد علاقة إحلال بل تكامل، لأن الاستثمار الأجنبي المباشر وصادرات السلع الوسيطة يتزايدان في وقت واحد. في هذه النماذج التي طورها Helpmann (1984) و Krugman و Helpmann (1985)، يكون الدافع وراء موقع مرافق الإنتاج هو تكاليف العوامل النسبية وثروات الموارد الطبيعية. وفي غياب تكاليف المعاملات، يولد الاستثمار الأجنبي المباشر الرأسي تدفقات تجارية تكملية للسلع تامة الصنع من الشركات التابعة إلى الشركة الأم ونقل الخدمات داخل الشركة من الشركة الأم إلى شركاتها التابعة. في الآونة الأخيرة، تم تطوير أساليب موحدة تضيف طابعاً داخلياً على سلوك الشركات المتعددة الجنسيات ودمج دافعي الاستثمار الأجنبي المباشر (الأفقي والرأسي)، وهما نماذج KK التي طورها Markusen في عام 1997، و Carr وآخرون في عام 2001. يفرض هؤلاء أن أنشطة الإنتاج تستخدم العمالة الماهرة وغير الماهرة بنسب متفاوتة؛ ولذلك تشارك الشركات في الاستثمار الأجنبي المباشر الرأسي والأفقي، حسب البلد والتكاليف

التجارية. تشير نماذج KK إلى أن فصل خدمات البحث والتطوير عن أنشطة الإنتاج سيؤدي إلى شركات متعددة الجنسيات متكاملة رأسياً تعمل على تجزئة إنتاجها على أساس تكاليف عامل الإنتاج وحجم السوق. لذلك يتم تنفيذ الاستثمار الأجنبي المباشر الرأسي عندما تختلف تكاليف عوامل الإنتاج بين البلدان، وعندما تكون وفورات الحجم أكبر في موقع إنتاج واحد، وعندما تكون الحواجز التجارية منخفضة نسبياً. ومن شأن الاستثمار الأجنبي المباشر الرأسي أن يولد تدفقات تجارية بين الصناعات. يتم توجيه الاستثمار الأجنبي المباشر الأفقي إلى البلدان المتشابهة من حيث الحجم وعوامل الإنتاج. ومن ثم تشير هذه النماذج إلى أن الاستثمار الأجنبي المباشر والتجارة بديلان بين البلدان المتقدمة ومكملان بين البلدان المتقدمة والبلدان النامية. وقد سلطت الأساليب الحديثة المستندة إلى نظرية Melitz (2003) حول عدم تجانس الشركات الضوء على أهمية الإنتاجية في اختيار الموقع الأجنبي. في عام 2004 أظهر Helpman، Melitz و Yeapل الأهمية المركزية للإنتاجية في استراتيجية تدويل الإنتاج. تختار الشركات الأكثر إنتاجية الاستثمار في الخارج، لأنها تستطيع التغلب على التكاليف الثابتة لدخول السوق الأجنبية، والشركات ذات الإنتاجية المتوسطة تختار التصدير، والشركات الأقل إنتاجية تخدم السوق المحلية فقط. وبذلك سيكون الاستثمار الأجنبي المباشر والتجارة متكاملين في القطاعات التي تكون فيها إنتاجية الشركات متجانسة، ويحلان محلها عندما يكون تشتت الإنتاجية في قطاع ما مرتفعاً (قادري، 2017).

3. التغيرات في مبالغ الاستثمار الأجنبي المباشر

يوضح الشكل 1 تطور تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى البلدان المتقدمة والنامية بين عامي 2012 و2021. هذه التدفقات مستقرة نسبياً في الدول النامية، في حين أنها تتقلب، بشكل حاد أحياناً، في الدول المتقدمة، مع اتجاه تنازلي عام، خاصة بعد 2015. على الصعيد العالمي، ارتفعت هذه التدفقات من 1,574.71 مليار دولار في عام 2012 إلى 1,403.86 مليار دولار في عام 2014، ثم بلغت مستوى قياسي 2,041.77 مليار دولار في عام 2015. ثم تراجعت على مدى ثلاث سنوات متتالية - 2016، 2017، 2018 - لتصل إلى أدنى مستوى لها في عام 2020، على إثر الأزمة الصحية العالمية. ورغم تحسن الظروف الصحية بعد عام 2020، فإن حجم الاستثمار العالمي (1,478.14 مليار دولار في عام 2021) لم يعد إلى مستواه في عام 2012، بانخفاض نسبته 6.13% بين عامي 2012 و2021. تعكس التغيرات في التدفقات إلى البلدان المتقدمة (الشكل 01) هذه التقلبات بشكل شبه كامل. استقبلت الدول المتقدمة أكبر حجم من الاستثمار الأجنبي المباشر في عام 2015 (1,274.41 مليار)، وبنخفاض إلى 315.46 مليار، كأدنى مستوى له في عام 2020. نتيجة لذلك ستخفص التدفقات إلى البلدان المتقدمة بمقدار 261.02 مليار دولار بين عامي 2012 و2021، أي بنسبة 30.41%. خلافاً للاتجاهات السابقة، ظلت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الدول النامية والناشئة مستقرة

دراسة في آثار تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد على ميزان المدفوعات الجزائري خلال الفترة 2012-2021 تقريبا بين عامي 2012 و2019، ثم انخفضت في عام 2020 لنفس السبب؛ وستصل إلى مستوى قياسي قدره 880.89 مليار دولار في عام 2021، بزيادة قدرها 23% بين عامي 2012 و2021. يتقلب التوزيع النسبي لتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر بين البلدان المتقدمة والبلدان النامية تقلباً طفيفاً للغاية. وبشكل عام، ذهب 53% من إجمالي التدفقات خلال الفترة إلى البلدان المتقدمة، في حين تقاسمت البلدان الناشئة والنامية الباقي.

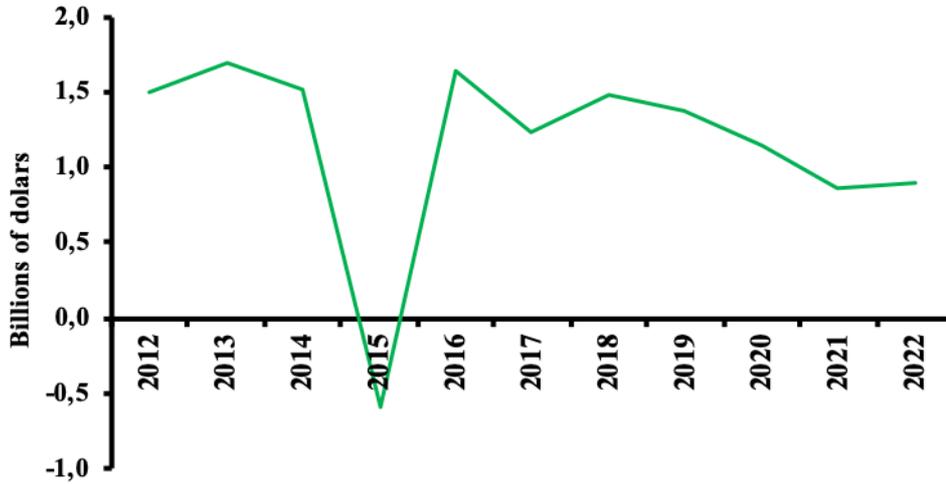
الشكل 1. تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر خلال الفترة 2012-2021



المصدر: من إعداد الباحثين استنادا الى ندوة الأمم المتحدة حول التجارة والتنمية. تقرير حول الاستثمار في العالم لسنوات 2018، 2020 و2023

يبين الشكل 2 أدناه تقلبات كبيرة في تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الجزائر بين عامي 2012 و2018، حيث انخفضت إلى الصفر في عام 2015، بعد أن تجاوزت 1.5 مليار دولار في عام 2012، ثم ارتفعت إلى 1.47 مليار دولار في عام 2018، ثم تراجعت بشكل مطرد إلى أقل من مليار دولار في عام 2021، بانخفاض قدره 42% بين عامي 2012 و2021.

الشكل 2. تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الجزائر 2012-2021



المصدر: من إعداد الباحثين استنادا الى ندوة الأمم المتحدة حول التجارة والتنمية. تقرير حول الاستثمار في العالم لسنوات 2018، 2020 و 2023

4. أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على الميزان التجاري للجزائر

أحد الأسباب الرئيسية لتبني سياسات جذب الاستثمار الأجنبي المباشر هو العملة الصعبة التي من المرجح أن تجلبها. إن تقديم حوافز لتشجيع الإنتاج واستبدال الواردات، فضلاً عن الحوافز الضريبية والتنظيمية والتشريعية، يؤدي إلى تشجيع المستثمرين الأجانب على إنشاء وحدات إنتاج محلية. تؤدي هذه السياسة، إن تم تنفيذها بطريقة متماسكة وحازمة إلى فائض تجاري، ويظهر هذا بشكل خاص في البلدان التي لديها قوى عاملة شابة مجتهدة وتكاليف إنتاج منخفضة.

أحد الأسباب الرئيسية لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر هو زيادة حجم وقيمة صادرات السلع. يستدعي ذلك الارتقاء في سلسلة القيمة وتحويل هيكل الصادرات نحو السلع ذات القيمة المضافة العالية. بالنظر إلى الشكل رقم 3 أدناه، يمكننا أن نستنتج ما يلي:

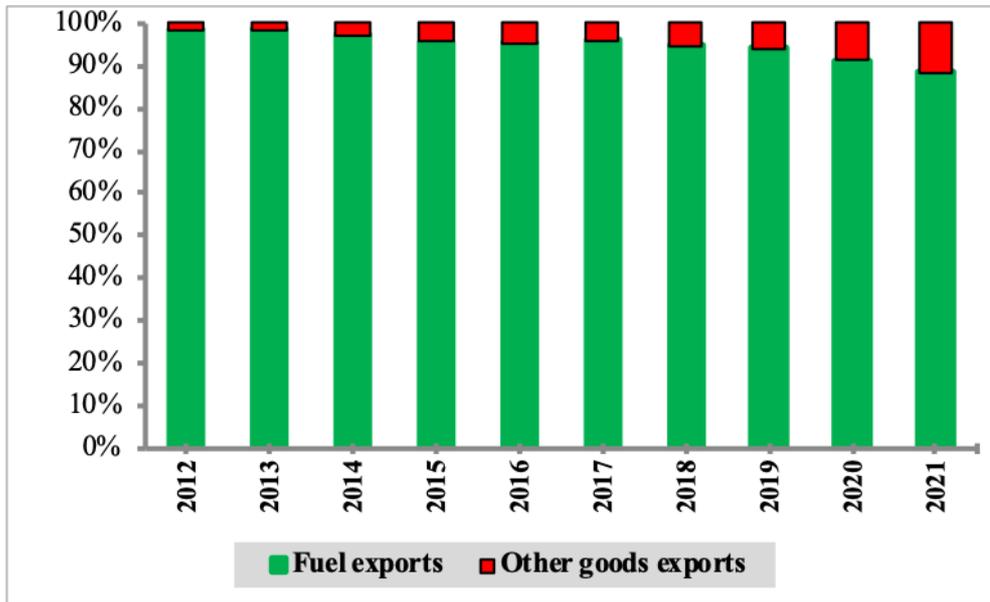
- انخفضت صادرات السلع بشكل حاد بين عامي 2012 و 2016، من 71.7 مليار دولار إلى 29.3 مليار دولار، أي بانخفاض قدره 59%. ثم ارتفعت الصادرات بشكل طفيف في العامين التاليين (2017 و 2018)، قبل أن تنخفض مرة أخرى في عامي 2019 و 2020، ثم ارتفعت مرة أخرى إلى 38.5 مليار دولار في عام 2021. يمثل هذا انخفاضا كبيرا قدره 33.1 مليار دولار (46%) بين عامي 2012 و 2021.

- بالنظر إلى هيكل صادرات السلع، تظهر البيانات الواردة في الشكل 3 نقصا حادا في تنوع هذه الصادرات، حيث تمثل منتجات الطاقة في حدود 90% من الصادرات.

4.1 تطور الصادرات السلعية 2012-2021

من أوكذ اهداف سياسات جذب الاستثمار الأجنبي المباشر عبر حوافز تشجيع الإنتاج واستبدال الواردات هو إضفاء ديناميكية جديدة على التجارة الخارجية للبلد بتحسين رصيد الميزان التجاري.

الشكل 3. الهيكل النسبي لصادرات السلع من عام 2012 إلى عام 2021



المصدر: ندوة الأمم المتحدة حول التجارة والتنمية. تقرير حول الاستثمار في العالم لسنوات 2018، 2020 و 2023

وعلى أساس ما سبق، يمكننا أن نستنتج مبدئياً أن الاستثمار الأجنبي المباشر لا يساهم في زيادة أو تنويع الصادرات غير الهيدروكربونية. ولكن ماذا عن مساهمة هذه الاستثمارات في صادرات الوقود، والتي تشكل أكثر من 90%؟ لذلك سوف نتمعن أكثر في صادرات الطاقة.

4.1.1 تطور صادرات الوقود خلال الفترة 2012-2021

تختلف قيمة الصادرات حسب الحجم أو الأسعار أو كليهما.

4.1.1.1 التغيرات في كمية الهيدروكربونات المصدرة: كما يبين الشكل 4، تظهر البيانات تغيرات غير متجانسة في كمية الهيدروكربونات المصدرة.

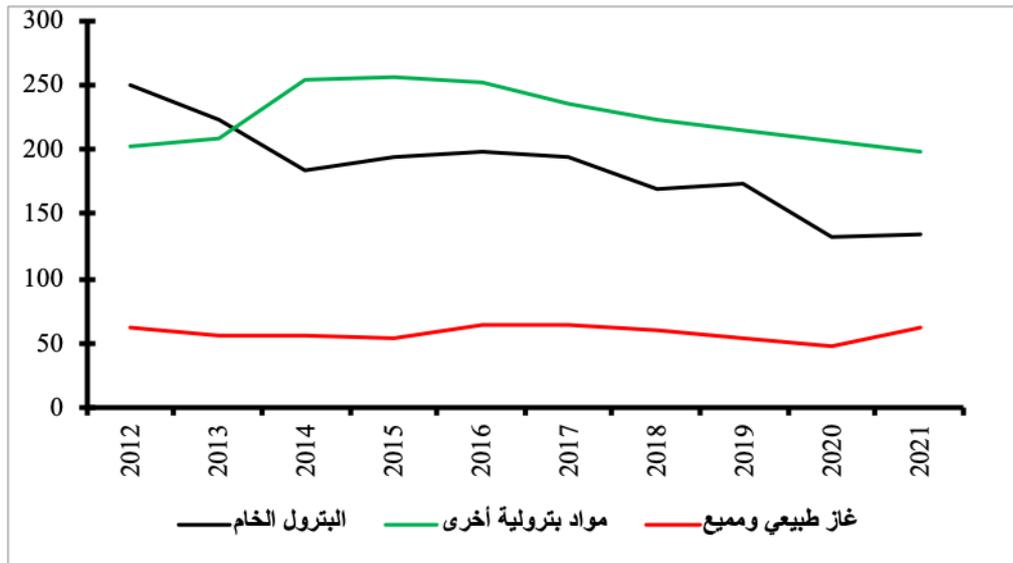
- انخفض حجم صادرات النفط الخام من 250.4 مليون برميل في عام 2012 إلى 184.5 مليون برميل في عام 2014، ثم ارتفع قليلاً في العامين التاليين، قبل أن يتراجع مرة أخرى عام 2021 إلى ما يقارب نصف مستواه في عام 2012. يمثل ذلك انخفاضاً قدره 115.7 مليون برميلاً بين عامي 2012 و2021 بانخفاض 46%.

- كانت مستقرة تقريباً بالنسبة لصادرات الغاز الطبيعي والغاز الطبيعي المسال؛ وتراوحت الكميات المصدرة بين 48.5 و55.9 مليار متر مكعب على مدى خمس سنوات، وبين 60.4 و64.8 مليار متر مكعب على مدى خمس سنوات أخرى. ثم ازدادت في الفترة ما بين 2012 و2021 بمقدار 1.5 مليار متر مكعب، أي بمعدل نمو قدره 2.4%.

- تطورت صادرات المنتجات البترولية الأخرى بشكل ملحوظ بين عامي 2012 و2015، حيث بلغت 52.1 مليون برميل بنسبة 25.65%. ثم انخفضت الكميات بشكل مطرد، وفي عام 2021 كانت أقل بمقدار 4.1 مليون برميل عما كانت عليه في عام 2012، بانخفاض قدره 2% خلال الفترة.

يمكن التعبير عن الاستنتاجات المذكورة أعلاه في الرسم البياني الآتي:

الشكل 4: حجم صادرات الوقود من 2012 إلى 2021



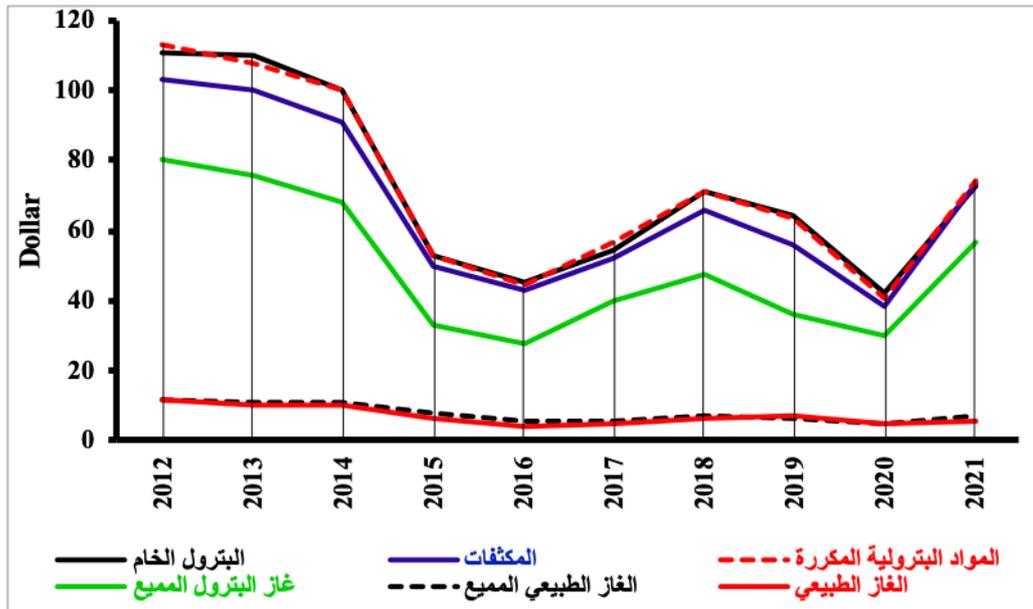
المصدر: ندوة الأمم المتحدة حول التجارة والتنمية. تقرير حول الاستثمار في العالم لسنة 2017
2021-2017: ندوة الأمم المتحدة حول التجارة والتنمية. تقرير حول الاستثمار في العالم لسنة 2021

4.1.1.2 التقلبات في أسعار صادرات الوقود: تقلبت أسعار النفط بشكل أكثر حدة من تقلبات حجم الصادرات، كما هو مبين في الشكل 5 أدناه. تجدر الإشارة إلى أن هذه الأسعار تراجعت بلا انقطاع في الفترة 2012 - 2016، حيث كانت أقل من نصف مستواها قياساً بعام 2012؛ وتعافت نسبياً في عامي 2017 و2018.

دراسة في آثار تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد على ميزان المدفوعات الجزائري خلال الفترة 2012-2021
بيد أن تأثير جائحة كوفيد-19 أثر على الأسعار في عامي 2019 و2020 ثم انتعشت الأسعار قليلاً في عام
2021، دون العودة إلى مستوى عام 2012.

توضح بيانات الشكل 5 أن أسعار الوقود قد انخفضت بشكل ملحوظ لجميع الأنواع. في عام 2021
ستكون أقل بنسبة تتراوح بين 29% و50% عما كانت عليه في عام 2012.

الشكل 5. أسعار تصدير المنتجات البترولية في الفترة من 2012 إلى 2021



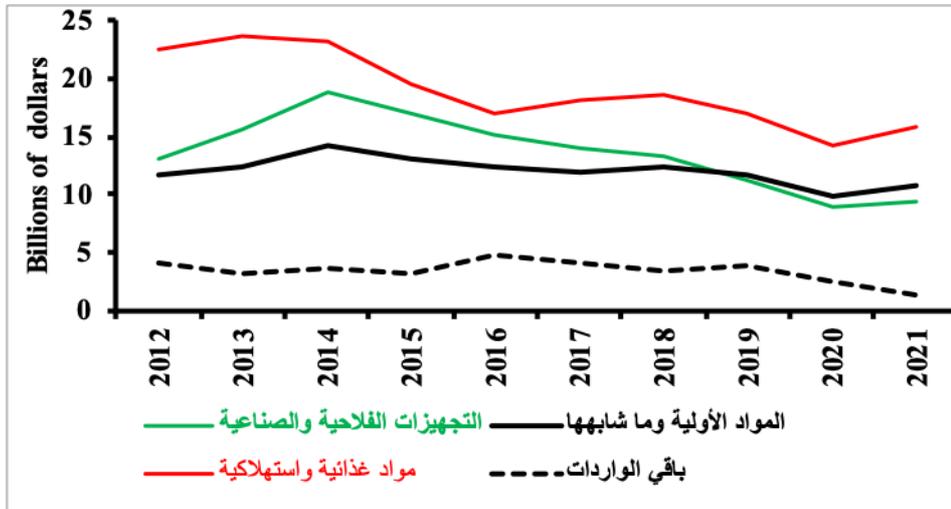
المصدر: 2016-2012: ندوة الأمم المتحدة حول التجارة والتنمية. تقرير حول الاستثمار في العالم لسنة 2017
2021-2017: ندوة الأمم المتحدة حول التجارة والتنمية. تقرير حول الاستثمار في العالم لسنة 2021

4.2 التغيرات في الواردات السلعية بين عامي 2012 و2021

أحد الأهداف الرئيسية لاستراتيجية جذب الاستثمار الأجنبي المباشر هو خفض فاتورة استيراد السلع عن طريق احلال السلع المستوردة بالسلع المنتجة محليا وهو ما نحاول فحصه باستخدام البيانات الواردة في الشكل 6 للفترة التي تغطيها دراستنا. يمكننا أن نستنتج ما يلي:

- ارتفعت الواردات السلعية في السنوات الثلاث الأولى من الفترة (2012-2014) لتنتقل من 51.57 مليار دولار عام 2012 إلى 59.67 مليار دولار عام 2014، ثم تراجعت بصورة مطردة من عام 2015 إلى 37.41 مليار دولار عام 2021، وهو انخفاض أي بـ 27.46 % بين عامي 2012 و2021.
- بشكل عام، اتجهت واردات المواد الغذائية والسلع الاستهلاكية نحو الانخفاض فتراجعت بمقدار 6.6 مليار دولار، أو 29.5%، بين عامي 2012 و2021. ورغم هذا الانخفاض فهي لا تزال تمثل غالبية إجمالي الواردات من السلع. تتراوح حصتها بين 34% و44% خلال هذه الفترة.
- ارتفعت واردات الآلات الزراعية والصناعية بشكل ملحوظ بين عامي 2012 و2014، لتصل إلى 18.7 مليار دولار، بزيادة نسبية قدرها 43%. ثم بدأت بالتراجع بشكل مطرد لتصل إلى 9.4 مليار دولار في عام 2021، وهو مستوى أقل مما كانت عليه في عام 2012. من حيث الأهمية النسبية فهي تتأرجح بين 25% و32% خلال الفترة المدروسة، مما يضعها في المرتبة الثانية في تركيبة إجمالي الواردات السلعية.
- اتبعت المواد الخام والمنتجات الوسيطة اتجاهاً مشابهاً للآلات الزراعية والصناعية. ومع ذلك، فقد انخفضت بمقدار مليار دولار فقط، أو 8.6%، بين بداية الفترة ونهايتها، وهو ثالث أكبر مكون من إجمالي الصادرات السلعية، بحصة تتراوح بين 23% و29%.
- يتبين من إجمالي الواردات السلعية لكامل الفترة قيد الاستعراض أن 39.4% هي واردات مواد غذائية واستهلاكية، و28.4% واردات معدات زراعية وصناعية، و25% واردات مواد خام وشبه مصنعة، وتشكل باقي الواردات السلعية ما نسبته 7.1%. يوضح الشكل 06 هذا التسلسل الهرمي بوضوح.

الشكل 6. تركيبة الواردات السلعية خلال الفترة 2012-2021



المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على التقارير السنوية لبنك الجزائر لـ 2016، 2018، 2021.

دراسة في آثار تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد على ميزان المدفوعات الجزائري خلال الفترة 2012-2021 يتبين مما سبق أنه لا يوجد أي تغيير هيكلي في الواردات السلعية، على الرغم من انخفاض قيمتها الإجمالية بأكثر من الربع (27.5%) بين عامي 2012 و 2021. وكما أشرنا سابقاً، يعود هذا الانخفاض أيضاً إلى اعتماد سياسة حمائية للحد من الواردات السلعية استجابة لنقص العملة الصعبة عقب الانخفاض الحاد في عائدات الصادرات السلعية.

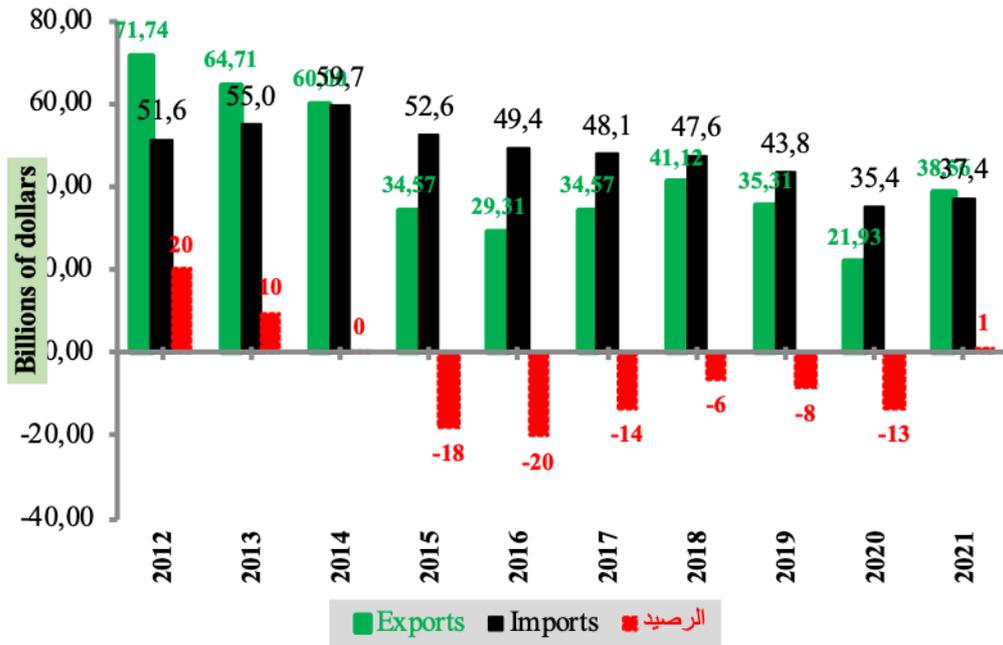
5. وضع التجارة وميزان المدفوعات للفترة 2012-2021

يبرز الشكل 7 المسائل الآتية:

- كان رصيد الميزان التجاري إيجابياً لمدة ثلاث سنوات متتالية (2012، 2013، 2014)، ولكن بكميات متناقصة، حيث انتقل من 20.167 مليار دولار في عام 2012 إلى 0.326 مليار دولار في عام 2014. وسيستمر الميزان في الانخفاض، ليصبح سلبياً لمدة ست سنوات متتالية (2015 - 2020)، قبل أن تصبح إيجابية أخيراً في 2021، بمبلغ بسيط (1.153 مليار دولار).

- يظهر رصيد الميزان التجاري عجزاً مستمراً بين عامي 2015 و 2020 بالرغم من الانخفاض المستمر في الواردات السلعية منذ 2015 فصاعداً؛ ويرجع ذلك إلى أن قيمة الصادرات السلعية وتراجعها النسبي أكبر، خاصة بين عامي 2014 و 2020 لعدم القدرة على السيطرة على الصادرات التي انخفضت قيمتها بأكثر من 50% عام 2014 مقارنة بعام 2012.

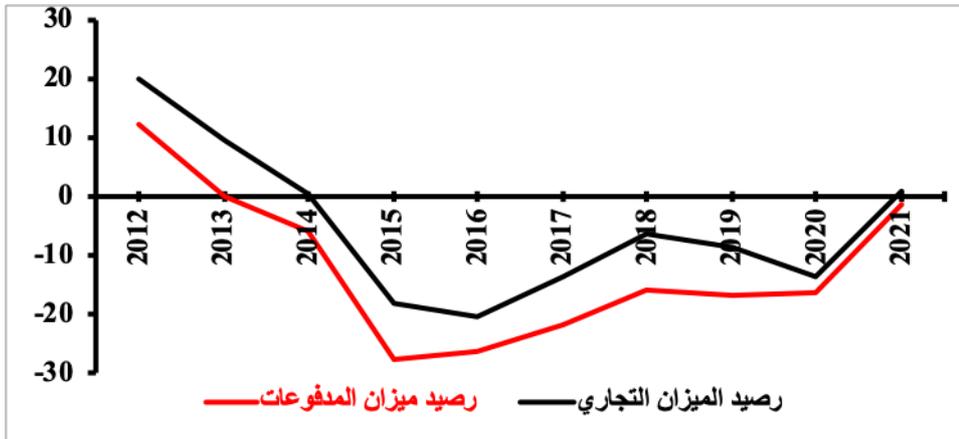
الشكل 7. التغيرات في مكونات الميزان التجاري للجزائر 2012-2021



المصدر: من إعداد الباحثين اعتماداً على التقارير السنوية لبنك الجزائر للسنوات 2016، 2018، 2021، المحملة من الموقع: bank-of-algeria.dz

لقد أدت التغيرات في حجم الصادرات والواردات السلعية الموجزة أعلاه إلى انحسار رصيد الميزان التجاري، مع أربع سنوات من الفائض وست سنوات من العجز. ويُعد انخفاض الصادرات السلعية، وهو أكبر بكثير من انخفاض الواردات السلعية، السبب الرئيس لهذه الحال. من الجلي جدا أن مساهمة الاستثمار الأجنبي المباشر في تحسين الميزان التجاري الجزائري محدودة للغاية. بالنظر لرصيد ميزان المدفوعات، يظهر الشكل 8 وجود فائض في عامي 2012 و2013، يليه عجز بين عامي 2014 و2021. تكاد تكون التقلبات في منحنى ميزان المدفوعات مماثلة لتلك الموجودة في الميزان التجاري. وهذا يعني أن الميزان التجاري هو المتغير الأهم في تحديد تطور ميزان المدفوعات.

الشكل 8. الميزان التجاري وميزان المدفوعات للجزائر للفترة 2012-2021



المصدر: من إعداد الباحثين اعتمادا على التقارير السنوية لبنك الجزائر للسنوات 2016، 2018، 2021، المحملة من الموقع: bank-of-algeria.dz

في تقاريره السنوية حول التطورات الاقتصادية والنقدية، يقدم بنك الجزائر بيانات حول التحويلات المالية إلى الخارج التي يقوم بها مستثمرون أجانب فقط في قطاع المحروقات، في حين لا تتوفر بيانات عن القطاعات الأخرى. في ظل غياب هذه الإحصائيات، قررنا الاكتفاء بتحليل تأثير التحويلات المتاحة على ميزان مدفوعات الجزائر خلال الفترة 2012-2021.

بناءً على البيانات الموضحة في الشكل رقم 9 يمكن استنتاج ما يأتي:

دراسة في آثار تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد على ميزان المدفوعات الجزائري خلال الفترة 2012-2021
 - تظهر التحويلات المالية الخارجية من المستثمرين الأجانب في قطاع المحروقات اتجاها تنازليا بين عامي 2012 و 2021، مع بعض التقلبات في سنوات أخرى. ستخفص بمقدار 3.3 مليار دولار من 6.34 مليار في عام 2012 إلى 3.04 مليار في عام 2021، بتراجع نسبته 52%.

- بالرغم من الانخفاض المحسوس في التحويلات المالية المذكورة أعلاه، تجاوز مستواها بكثير تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في جميع القطاعات خلال الفترة ذاتها. في الفترة قيد الاستعراض بلغ إجمالي التحويلات 39.31 مليار دولار، في حين بلغ إجمالي تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في جميع القطاعات 11.84 مليار دولار، كما هو موضح في الرسم البياني 9. بذلك بلغ صافي التدفقات الخارجة 27.47 مليار دولار، أي أكثر من ضعف التدفقات الواردة. بغض النظر عن التأثير الديناميكي للفارق الزمني بين تدفق الأموال إلى الداخل وتحويل الأموال إلى الخارج، فمن الممكن اعتبار أنه مقابل كل دولار من الاستثمار الأجنبي المباشر، هناك تدفق إلى الخارج قدره 2.32 دولار من تحويلات الأرباح. تصبح الفجوة بين هذين النوعين من التدفقات المالية أكثر اتساعا إذا أخذنا في الاعتبار حقيقة أن التحويلات الخارجية لا تمثل سوى جزء من المجموع. في هذا الصدد، لا ينبغي أن نغفل أنه حتى وقت قريب، كان الشركاء الأجانب يهيمنون على قطاع الهاتف المحمول الاستراتيجي.

7. العلاقة السببية بين متغيرة الاستثمار الأجنبي المباشر والميزان التجاري

نسعى في هذه المرحلة الى إجراء اختبار إحصائي لاستكشاف علاقة تأثير متغيرة الاستثمار الأجنبي المباشر (fdi) على متغيرة الميزان التجاري (bal).

- معاملات دالة الارتباط الذاتي للمتغيرتين:

Date : 12/25/23 Time : 15:15
 Sample : 2012 2021 variable bal
 Included observations: 10

Autocorrelation	Partial Correlation	AC	PAC	Q-Stat	Prob	
. ** .	. ** .	1	0.233	0.233	0.7241	0.395
. ** .	. ** .	2	-0.214	-0.284	1.4120	0.494
. ** .	. * .	3	-0.215	-0.097	2.2028	0.531
. * .	. * .	4	-0.165	-0.161	2.7497	0.601
. ** .	. ** .	5	-0.211	-0.246	3.8174	0.576
. ** .	. ** .	6	-0.268	-0.336	5.9793	0.426
. * .	. * .	7	0.182	0.166	7.3100	0.397
. * .	. ** .	8	0.148	-0.248	8.6243	0.375
. .	. * .	9	0.010	-0.087	8.6369	0.471

Date: 12/25/23 Time: 15:17
 Sample: 2012 2021 variable fdi
 Included observations: 10

Autocorrelation	Partial Correlation	AC	PAC	Q-Stat	Prob	
. ** .	. ** .	1	-0.246	-0.246	0.8046	0.370
. * .	. ** .	2	-0.169	-0.244	1.2331	0.540

بوفجي عبد الوهاب، بعداش عبد الكريم

. .	. .	3	-0.188	-0.340	1.8416	0.606
. .	. .	4	-0.036	-0.322	1.8678	0.760
. .	. .	5	0.039	-0.319	1.9039	0.862
. *	. *	6	0.180	-0.149	2.8712	0.825
. .	. *	7	-0.016	-0.183	2.8820	0.896
. .	. *	8	-0.042	-0.171	2.9863	0.935
. .	. *	9	-0.021	-0.107	3.0389	0.963

المصدر : من اعداد الباحثين اعتمادا على مخرجات برنامج Eviews 10.0

تبين نتائج معاملات دالة الارتباط للمتغيرتين أن لهما نفس مركبات السلسلة الزمنية، وهو ما قد يوحي بوجود علاقة تأثير بينهما، وقد تمتد هذه العلاقة الى وجود توازن على المدى الطويل.

- تحديد وجود العلاقة واتجاهاتها:

نقوم باختبار وجود تلك العلاقة باستخدام اختبار السببية لغرانجر، وهذا طبعا بعد تحديد درجة التأخير لهما. والنتائج مبينة كما يلي:

VAR Lag Order Selection Criteria
Endogenous variables: BAL FDI
Exogenous variables: C
Date: 12/25/23 Time: 15:23
Sample: 2012 2021
Included observations: 7

Lag	LogL	LR	FPE	AIC	SC	HQ
0	-32.49845	NA*	65.68567	9.856699	9.841245	9.665688
1	-24.63269	8.989433	24.40382*	8.752198	8.705835	8.179164
2	-20.02728	2.631666	37.70695	8.579222	8.501951	7.624165
3	416.0103	0.000000	NA	-114.8601*	-114.9683*	-116.1972*

Pairwise Granger Causality Tests
Date: 12/25/23 Time: 15:24
Sample: 2012 2021
Lags: 2

Null Hypothesis:	Obs	F-Statistic	Prob.
FDI does not Granger Cause BAL	8	5.37651	0.0147
BAL does not Granger Cause FDI		1.37621	0.3766

10.0 Eviews المصدر: من اعداد الباحثين اعتمادا على مخرجات برنامج

لقد أظهرت نتائج السببية وجود علاقة سببية من متغيرة (fdi) باتجاه متغيرة (bal)، وهذا لكون قيمة احتمال العلاقة

دراسة في آثار تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد على ميزان المدفوعات الجزائري خلال الفترة 2012-2021 أكبر من (0.05)، وهو القرار الذي يؤكد وجود السببية باتجاه واحد. يستدعي هذا الاستنتاج ملاحظتين إضافيتين: أولاً، من وجهة نظر تقنية، تتصلص هذه العلاقة كثيراً أو تزول حتى من أجل قيمة احتمال أكبر من (0.07). ثانياً، من وجهة نظر اقتصادية، إن مرد وجود هذه العلاقة هو تضمن إحصاءات الاستثمار الأجنبي الرساميل الأجنبية التي استثمرت في قطاع المحروقات والتي كان لها تأثير هام نسبياً في تطوير أرقام الصادرات السلعية الجزائرية خلال الفترة محل الدراسة. لو أن الأرقام الخاصة بهذا العامل استثنيت في إحصاءات الاستثمار الأجنبي المباشر لاقتربت نتائج السببية لهذه الدراسة القياسية من الصفر.

8. أسباب انخفاض مساهمة الاستثمار الأجنبي المباشر في الميزان التجاري الجزائري

لقد عبرت سياسة التحرير الاقتصادي في أوائل التسعينات عن رغبة السلطات الجزائرية في ذلك الوقت في الانفتاح على رأس المال الإنتاجي الأجنبي. صدر في الجزائر قانون ينظم الاستثمار الوطني والأجنبي، يعرف باسم "قانون الاستثمار". نص هذا القانون على حرية الاستثمار وأكد على أن «الاستثمارات تتم بحرية، وتخضع للقوانين واللوائح التي تحكم الأنشطة المنظمة وحماية البيئة. وتستفيد هذه الاستثمارات تلقائياً من الحماية والضمانات التي توفرها القوانين والأنظمة المعمول بها». تجدر الإشارة إلى أن الهيكل المؤسسي للاستثمار في الجزائر يشهد تحدياً مستمراً، خاصة فيما يتصل بتشجيع الاستثمار وإنشاء محفظة عقارية وتعميم نقطة اتصال واحدة لامركزية للمستثمرين. هناك أيضاً حوافز ضريبية لمعظم الاستثمارات، بما في ذلك الإعفاءات واعتماد معدل ضريبة شركات نسبته 19% (Bellatreche, 2014).

ومع ذلك، لا يمثل صافي تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر سوى 11% من إجمالي الاستثمار للفترة 2002-2012. ولا يمثل الاستثمار الإنتاجي الأوروبي، باستثناء المحروقات، سوى 1% من إجمالي قيمة الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر. خلال ذات الفترة، كان متوسط الاستثمار الأجنبي المباشر السنوي في الجزائر ضئيلاً، فقد بلغ حوالي مليار دولار. وتقوم الشركات الشريكة لسوناطراك وحدها بإعادة حوالي 10 مليار دولار سنوياً من الأرباح إلى الخارج. وفي غضون ثماني سنوات، لم يخلق الاستثمار الأجنبي المباشر سوى 27 ألف فرصة عمل في جميع أنحاء البلاد، بما في ذلك 24 ألف وظيفة في قطاع الطاقة، أما الباقي فكانت في الخدمات والأشغال العامة. يبين هذا الرقم المتواضع الشح الكبير في الاستثمار الأجنبي المباشر، وعدم قدرته على استيعاب البطالة وخلق فرص عمل مستقرة ودائمة. وجدت دراسة أجرتها شبكة أنيما للاستثمار عام 2010 أن تسعة من أكبر عشرة مشاريع استثمارية أجنبية في عام 2009 كانت في قطاع الطاقة، لا سيما من الشركة الفرنسية توتال والشركة الأمريكية أناداركو. أما لبقية القطاعات الاقتصادية، يكاد ينحصر الاستثمار الأجنبي المباشر في منافذ البيع (السيارات والمنسوجات والوجبات السريعة) أو المكاتب التجارية والتمثيلية، التي لا تخلق

سوى عدد محدود من فرص العمل. في الفترة ما بين 2008 و2010 كان هناك 265 مشروعاً للاستثمار الأجنبي المباشر وكانت معظمها تجارية وغير منتجة.

كما كان التوزيع المكاني عاملاً رئيساً في عدم تنفيذ العديد من المشاريع الاستثمارية. على سبيل المثال، لم تتم الموافقة على حوالي 80% من الطلبات المقدمة للفترة من مارس 2008 إلى أبريل 2010. ترجع حالات الرفض هذه عموماً لأسباب تتعلق بالقرب من السوق وتوفر وسائل النقل (الجوي والبحري والسكك الحديدية) وغير ذلك، إذ يختار المستثمرون، وخاصة الأجانب منهم، الإقامة بالقرب من التجمعات الحضرية الكبرى لدواعي أمنية. لقد أدى هذا التركيز المكاني إلى عجز في الأراضي الصناعية الكفيلة باستقبال هذه المشاريع وتم التخلي عن ستة مشاريع كبرى للاستثمار الأجنبي المباشر رغم موافقة السلطات عليها بسبب العجز عن توفير أراض عامة بالقرب من المدن الكبرى.

ومن المفارقة أن الجزائر اعتمدت بعد ذلك تدابير تتعارض مع هذه الأحكام، أربعة من هذه التدابير مقيدة بشكل خاص. يتعين أولاً على جميع المستثمرين الأجانب العمل في شراكة مع شركة محلية. تنص المادة 4 مكرر من قانون المالية التكميلي لعام 2009 على أنه "لا يجوز الاستثمار الأجنبي إلا من خلال شراكة يملك فيها المواطن المقيم 51% من الأسهم". كان الهدف من هذا القرار هو ضمان إعادة استثمار الأرباح في الجزائر. في تقرير للبنك المركزي الجزائري، بلغت التحويلات بين عامي 2005 و2007 15.7 مليار دولار، أي بمتوسط 5 مليارات دولار سنوياً، مقارنة بمتوسط 1.5 مليار دولار سنوياً بين عامي 2001 و2004. ثانياً، يشترط القانون على جميع الاستثمارات الأجنبية المباشرة أو الشراكات "تحقيق فائض من النقد الأجنبي لصالح الجزائر طوال مدة المشروع". وينص الإجراء الثالث على أن "أي مزايا تمنح للاستثمارات الأجنبية يجب أن تنص بوضوح على أن المبالغ المقابلة لهذه المزايا الجمركية وغيرها من المزايا الضريبية سيتم خصمها من الأرباح القابلة للتحويل". أخيراً، هناك بند يمنح الحكومة الجزائرية حق الشفعة عند بيع كل أو جزء من أصول الشركة الأجنبية. كما قامت الحكومة الجزائرية بزيادة الضريبة بنسبة 15% على تحويلات الأرباح من الشركات الجزائرية التابعة للشركات الأجنبية إلى الشركة الأم.

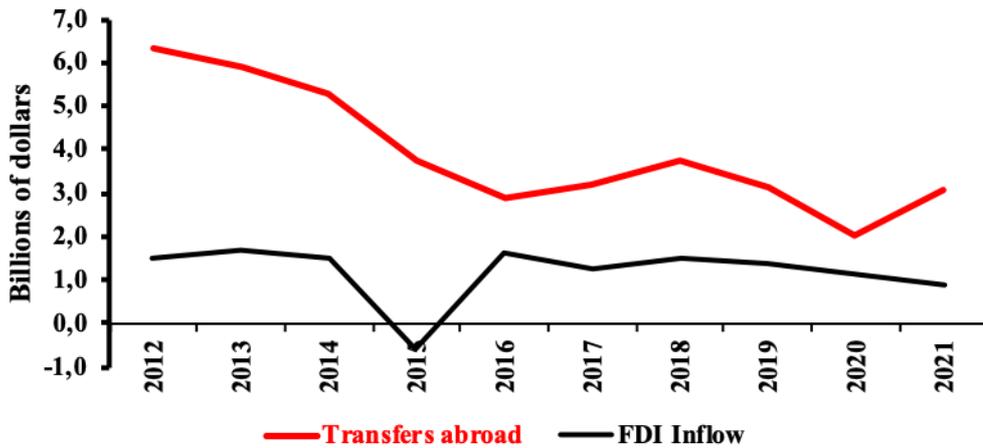
في الواقع وصل سوء التفاهم وخيبة الأمل بين السلطات الجزائرية والشركات المتعددة الجنسيات العاملة في الجزائر إلى حد اضطر فيه الطرفان إلى اللجوء للتحكيم الدولي لتسوية النزاعات التي نشأت بينهما. في مارس 2011، وصل الأمر بشركة أناداركو بتروليوم ان عزمت الاستيلاء على الأصول الأجنبية لشركة سوناطراك لإنفاذ الحكم القضائي الدولي إذا فازت المجموعة الأمريكية بمطالبة بقيمة 3 مليارات دولار ضد شريكها الجزائري بشأن الضريبة غير المتوقعة التي فرضتها الحكومة على النفط. وكانت الحكومة الجزائرية فرضت ضريبة على الأرباح

دراسة في آثار تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد على ميزان المدفوعات الجزائري خلال الفترة 2012-2021 الاستثنائية في عام 2006، إذ تم فرض ضريبة بنسبة النصف على إيرادات الشركاء الأجانب عندما يتجاوز سعر النفط 30 دولارًا للبرميل. وتقول أناداركو إن هذه الضريبة - التي كلفتها 193 مليون دولار في عام 2010 - تنتهك اتفاقية وقعها مع سوناطراك في عام 1989.

في مايو 2017 رفضت محكمة تحكيم دولية تم تشكيلها تحت رعاية المركز الدولي لتسوية منازعات الاستثمار (ICSID) مطالبة ساويرس أوراسكوم TMTI بمبلغ 4 مليارات دولار ضد الجزائر، واعتبرتها غير مقبولة ومسيئة. في عام 2008 اتخذت الحكومة الجزائرية إجراءات ضد OTA، التي كانت لدى OTMTI التابعة للسيد ساويرس حصة غير مباشرة فيها، بسبب انتهاكات مختلفة للقانون الجزائري. وزعم ساويرس بدوره أن الإجراءات التي اتخذتها الجزائر ضد الشركة كانت جزءا من ثأر سياسي ضده.

وفي هذا الصدد، لا يبدو أن السلطات الجزائرية قادرة على انتهاج سياسة جذابة بما فيه الكفاية لجذب اهتمام المستثمرين الأجانب القادرين على الالتزام بمبالغ من شأنها أن يكون لها تأثير حقيقي على حجم الصادرات الجزائرية. علاوة على ذلك، وباستثناء قطاع النفط والغاز، يبدو أن الاستثمارات التي تمت تعاني من مشكل "تحيز داخلي" *biais domestique*. يميل هذا النوع من المشاريع إلى الإحلال محل الاستثمار المحلي بدلاً من استكمالها، وبذلك لم تعمل على تعزيز صادرات السلع والخدمات. وأخيراً، فإن المبالغ المتزايدة للتحويلات المالية الخارجية هي، بحد ذاتها، مبالغ لا يعاد استثمارها محلياً. وعلى هذا النحو، فهي تعكس قلة ثقة المستثمرين الأجانب في آفاق نمو الاقتصاد الجزائري.

الشكل 9. الاستثمار الأجنبي المباشر في جميع القطاعات والتحويلات المالية إلى الخارج من قبل الشركاء النفطيين، 2012-2021



نفس مصادر الشكلين 1 و 5

مما سبق يتبين أن مستوى الاستثمار الأجنبي المباشر واستمراريته عبر الزمن وتكوينه القطاعي كان أقل مما هو مطلوب ليكون له تأثير فعال على ميزان المدفوعات، أي توليد رصيد إيجابي من حيث الأرباح المحولة إلى الخارج.

8. خاتمة

شهد الاستثمار الأجنبي المباشر خلال الفترة 2012-2021 تقلبات محسوسة في الدول المتقدمة، مع اتجاه تنازلي اعتبارا من عام 2016. بالنسبة للدول النامية والصاعدة، كانت التدفقات مستقرة خلال نفس الفترة، تليها زيادة كبيرة في عام 2021 مقارنة بعام 2020. في الجزائر انخفض حجم الاستثمار الاجنبي منذ عام 2014، وتعرض لتقلبات كبيرة في عامي 2015 و2016.

بعد عرض وتحليل الإحصائيات المقدمة، توصلت الدراسة إلى عدد من النتائج التي تقدم إجابات على التساؤلات التي طرحتها في مقدمة هذه الدراسة. تم تلخيص هذه النتائج في الآتي:

- انخفضت صادرات الجزائر بشكل حاد بين عامي 2012 و2021، وباستثناء عام 2021، لم يتغير هيكلها بشكل أساسي، حيث يمثل الوقود 90% من هذه الصادرات.
- انخفضت حجم صادرات جميع أنواع الوقود كما انخفضت الأسعار.
- تضاعفت قيمة الصادرات من غير المنتجات الطاقوية ثلاث مرات تقريبا بحلول عام 2021 مقارنة بعام 2012. وستشكل الآن 12% من إجمالي الصادرات السلعية.
- ترجع هذه الزيادة في الصادرات السلعية إلى اعتماد عدد من التدابير عقب وصول حكومة جديدة إلى السلطة. ومع ذلك، لا توجد بيانات مفصلة عن التكوين القطاعي والمؤسسي لهذه الصادرات أو عن الآليات التي جعلت هذا التطور ممكنا.

يمكن أن نخلص إذن إلى أن الاستثمار الأجنبي المباشر لم يؤد دورا فاعلا في زيادة وتنوع الصادرات السلعية.

- انخفضت الواردات السلعية بشكل حاد سنة 2021 مقارنة بسنة 2012، ويعود هذا الانخفاض أساسا إلى حملة التطهير التي قامت بها وزارة التجارة من خلال تنقيح قائمة المستوردين الجزائريين. وقد أدت اللائحة الجديدة إلى تخفيض تلقائي في البضائع المستوردة. وتشمل المبادئ التوجيهية الجديدة أيضًا إدخال تراخيص الاستيراد لعدد من القطاعات.

نتيجة لذلك، لم يكن من الممكن التحقق من حقيقة الفرضية الثانية أو دحضها، المتعلقة بدور الشركات المتعددة الجنسيات في احتواء تطور حجم الواردات. لا تسمح هذه الديناميكية للواردات باستخلاص استنتاجات

دراسة في آثار تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد على ميزان المدفوعات الجزائري خلال الفترة 2012-2021 قاطعة بشأن الدور الذي من شأن الاستثمار الأجنبي المباشر ان يؤديه في الحد من الاستيراد. بالنظر إلى أن الشركات المتعددة الجنسيات الرئيسية العاملة في الجزائر لم تقم بإنشاء سلاسل انتاج متكاملة، فيمكن الاستنتاج أن دورها اقتصر على استبدال الواردات على مستوى الإنتاج النهائي فقط، أي المنتوجات التي تحقق قيمة مضافة محدودة.

يظهر تحليلنا أن ميزان المدفوعات كان سلبيا في ثماني سنوات، وكان الميزان التجاري سلبيا في ست سنوات، كان الرصيد الأول يحاذي نهج الثاني خلال هذه الفترة؛ مما يشير إلى وجود علاقة قوية بين الرصيدين. وتظهر مقارنة تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر مع التحويلات المالية الخارجية في قطاع النفط والغاز وحده أن التحويلات الخارجية أعلى بكثير من قيمة تدفقات الاستثمار الأولية المحددة في هذه الدراسة، ويعود ذلك إلى عدة عوامل أهمها ارتفاع أسعار المواد الطاقوية خلال الفترة قيد النظر.

الاستنتاج النهائي الذي يمكننا استخلاصه هو أن السياسة التي تنتهجها السلطات الجزائرية فيما يتعلق بالاستثمار الأجنبي المباشر تعكس نفس التناقض وعدم التحديد الذي ميز موقف الحكومات الجزائرية تجاه حركة التحرير الاقتصادي التي بدأت في أوائل التسعينيات. لقد كان قانون النقد والقرض الصادر في 14/4/1990 وقانون استقلالية المؤسسات العمومية بمثابة بداية هذه الحركة، لكن الأخير لم يدم طويلا؛ فقد وضعت الأزمة السياسية والأمنية في الفترة 1992-1999 أول عائق أمام النهج الليبرالي للإدارة الاقتصادية الذي اتبعته السلطات العامة. فالأمر رقم 03-11 المؤرخ في 26 أوت 2003، الذي ألغى القانون رقم 90-10 المؤرخ في 14 أبريل 1990، أعاد الاقتصاد الجزائري إلى مسار إدارة الدولة.

بالنظر لموقف الحكومة الجزائرية من الاستثمار الأجنبي المباشر، يعكس قانون المالية التكميلي لعام 2009 الرغبة في تشديد الرقابة على رأس المال الأجنبي في الجزائر. إن الارتباك التشريعي اللاحق الذي ميز موقف الحكومة من هذا القانون أكد بشكل قاطع اضطراب نهج الحكومة الجزائرية وموقفها تجاه الاستثمار الأجنبي المباشر. في الواقع، في عام 2020، ألغت الحكومة ما يسمى بقيد "49/51" الذي يتطلب ملكية الأغلبية الجزائرية لجميع الشركات الجديدة، على الرغم من أنها احتفظت بشرط "القطاعات الاستراتيجية"، التي تم تحديدها مثل الطاقة والتعدين والدفاع والبنية التحتية للنقل والمواصلات، وتصنيع الأدوية (باستثناء المنتجات المبتكرة). في قانون المالية لعام 2021 أعادت الحكومة شرط الملكية 49/51 - مع تطبيق بأثر رجعي - لأي شركة تستورد سلعا إلى الجزائر بقصد إعادة بيعها.

الواقع أن هذا الغموض أدى إلى انخفاض شبه مستمر في حجم الاستثمار المباشر الأجنبي على مدى السنوات الأربع عشرة الماضية، من 2% من الناتج المحلي الإجمالي في عام 2009 إلى 0.04% في عام 2022، وكانت هذه الأرقام دائما أقل من البلدان الأخرى في المنطقة خلال نفس الفترة. أخيرا، إن تخلي الشركات الدولية

عن وجهة ما لا يكون أبدا نتيجة لعامل واحد. في حالة الجزائر، قد يكون رد فعل المستثمرين الأجانب إزاء عجز السلطات عن التخلي بشكل نهائي عن الميل الشديد نحو الأحادية في الإدارة الاقتصادية عاملاً حاسماً. في بيان لوزارة الخارجية الأمريكية بعنوان "بيانات مناخ الاستثمار لعام 2021: الجزائر"، يمكننا أن نقرأ: "تشكو الشركات الدولية العاملة في الجزائر من أن القوانين واللوائح تتغير باستمرار ويتم تطبيقها بشكل غير متساو، مما يزيد من المخاطر التجارية للمستثمرين الأجانب".

المراجع

- Bellatreche, Y (2014). Algérie : La nouvelle politique d'attraction d'IDE face à l'hésitation des Investisseurs. Revue d'économie et de statistique appliquée. No, 22.
- Brainard, S Lael. (1997). An Empirical Assessment of the Proximity-Concentration Trade-off between Multinational Sales and Trade. AMERICAN Economic Review, vol. 87(4), Sept 520-544.
- Carr, D.L, Markusen, J.R and Maskus, K.E. (2001). Estimating the Knowledge-Capital Model of the Multinational Enterprise, The American Economic Review, Vol.91, No.3, June, pp. 693-708
- Dunning, J.H. (1977). Trade, Location of Economic Activity and the MNE: A Search for an Eclectic Approach. In: Ohlin, B., Hesselborn, P.O. and Wijkman, P.M., Eds., The International
- Helpman, E. (1984). A Simple Theory of International Trade with Multinational Corporations. Journal of Political Economy, 92, 451-471.
- Helpman, E. and Krugman, P. (1985). Market Structure and Foreign Trade: Increasing Returns, Imperfect Competition, and the International Economy. MIT Press, Cambridge.
- Nako, S.R (2004). Export versus FDI with heterogeneous firms. American Economic Review 94, 300-316.
- Johnson, H, G. (1972). The Monetary Approach to Balance-of-Payments Theory, Journal of Financial and Quantitative Analysis, Vol. 7, March, pp. 1555-72.
- Allocation of Economic Activity, MacMillan, London, 395-418.
- Kadri, N. (2017), L'impact de l'IDE sur le Commerce International : Cas des Industries Manufacturières Algériennes. Journal of Economic & Financial Research, 5-36.
- Kojima, K. (1973). A Macroeconomic Approach to Foreign Direct Investment. Hitotsubashi Journal of Economics, vol. 14, issue 1, 1-21.
- Kojima, K. (1975). International Trade and Foreign Investment: Substitutes or Complements. Hitotsubashi Journal of Economics, 16, 1-12.
- Markusen, J.R (1997). Trade Vs Investment Liberalization, NBER, Working Paper 6231,
- Melitz, M.J (2003). The Impact of Trade on Intra-Industry Reallocations and Aggregate Industry Productivity, Econometrica. Vol. 71, Issue. 6, Oct, 1695-1725.
- Mundell, R. (1957). International Trade and Factor Mobility. The American Economic Review, 47, 321-335.